

Distr.: General
14 October 2009
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون

فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإحالة إلى قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية المعقودة يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جزيرة مارغاريثا، ولاية نويفا إسبارطة، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وتعيد حكومة فنزويلا البوليفارية تأكيد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وتعتبر المنظمة المحفل المتعدد الأطراف بامتياز المناسب لبحث التحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وبناء عليه، يشرفني أن أرفق طيه نسخة من إعلان نويفا إسبارطة الصادر عن قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) خورخي فاليرو

الممثل الدائم



المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية والعربية]

إعلان نويفا إسبارطة

قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية

جمهورية فنزويلا البوليفارية

جزيرة مارغارتا، نويفا إسبارطة

٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

نحن رؤساء دول وحكومات أمريكا الجنوبية وأفريقيا، المجتمعين في قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية المنعقدة في جزيرة مارغارتا، ولاية نويفا إسبارطة، فنزويلا، يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛

١ - إذ نعرب عن شكرنا لصاحب الفخامة القائد هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، ولفنزويلا حكومة وشعبا على استقبالهم الحار وكرم ضيافتهم، واحتضان وتنظيم وإنجاز قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية، بمستوى عالٍ من الامتياز؛

٢ - إذ نأخذ في الحسبان إعلان أبوجا الصادر عن قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الأولى التي عقدت في أبوجا، نيجيريا، يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكذلك الجهود التي بذلت منذ ذلك الحين من أجل توطيد عملية التعاون والشراكة الاستراتيجية بين منطقتينا؛

٣ - إذ نؤكد على التعهد الوارد في إعلان أبوجا بمواصلة توطيد الأواصر القائمة بين المنطقتين، وإقامة التعاون وتعزيزه في مختلف مجالات الاهتمام المشترك؛

٤ - إذ نستحضر أيضا الروابط التاريخية والثقافية القوية التي كانت مصدر إلهام لهذه العلاقة؛

٥ - إذ نقرّ بالمشاركة النشيطة للسكان المنحدرين من أصول أفريقية في تنمية أمريكا الجنوبية، وكذلك بإسهام بلدان أمريكا الجنوبية في توطيد الاستقلال السياسي وتنمية القارة الأفريقية، كجزء من هذه العملية؛

٦ - إذ نعيد تأكيد تعهدنا بتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كهدف رئيسي لكلتا المنطقتين، بغية إكمال التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، والترويج لأهداف من بينها النمو الاقتصادي المطرد وتوفير فرص العمل اللائق وإقامة العدالة الاجتماعية وتشجيع سياسات الاندماج الاجتماعي من خلال تعميم المشاركة الفعلية للشباب والمجتمع المدني والمجموعات الجنسية وكذا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وضمان المساواة والاحترام والتقدير المتبادل بين الدول في النظام العالمي، وتشجيع التعاون الاقتصادي وتسهيل توزيع الفوائد المتأتية من تبادل الخبرات والخدمات، وكذلك توليد المعارف التقنية ونقلها، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - إذ نتفق على تبادل الخبرات وتشجيع التعاون الوثيق والفعال بين منطقتينا بدعم قوي من الاتحاد الأفريقي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، باعتبارهما ركيزتين هامتين للتعاون بين شعوبنا، وهو قائم بفضل إسهام كلتا المنظميتين ودورهما في الاجتماعات التحضيرية للقمة الثانية؛

٨ - إذ نشيد بالجهود التي بذلتها حتى الآن لجنة التنسيق والمتابعة، المنبثقة عن قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا، من أجل تكثيف التعاون بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، وكذلك من أجل الترويج لتعددية الأطراف الفعلية لما في ذلك من منفعة متبادلة لدول وشعوب المنطقتين؛

٩ - إذ ندرك نتائج الحلقة الدراسية الدولية بشأن أقطاب الجنوب، التي عقدت في كاراكاس يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وكذلك نتائج مؤتمرات الوزراء وكبار الموظفين/الخبراء التي عقدت في الفترة الفاصلة بين القمتين؛

١٠ - إذ نعيد تأكيد عزمنا على الترويج للسلام والأمن والتعاون الدولي استناداً إلى الالتزام بتعددية الأطراف واحترام القانون الدولي وسيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

١١ - إذ نوكد أيضاً تعهدنا بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وإذ نضع في اعتبارنا عزمنا على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، في إطار المسؤوليات العامة والمشاركة، والإرهاب بكافة أشكاله، والقرصنة والارتزاق والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص والمهاجرين.

فإننا نعلن أنه:

١٢ - بهدف تجسيد هذا التعهد الكبير على أرض الواقع، نؤكد ضرورة تطوير محاور التعاون في المجالات المحددة التالية وتوطيدها والبناء عليها:

أولا - التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف

١٣ - نجدد تعهدنا بتعددية الأطراف في إطار الاحترام المطلق ولأصول ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

١٤ - نؤكد تأييدنا الكامل لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كعملية تضمن فوق كل شيء مشاركة أكبر للبلدان النامية من منطقتي أمريكا الجنوبية وأفريقيا، وتحسين أساليب عمله بهدف تصحيح الاختلالات الحالية وتحويل هذا المجلس إلى جهاز أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا وفعالية وشرعية، بحيث يستجيب للحقائق السياسية الجديدة. وفي هذا الاتجاه، نشيد بالجهود المبذولة في المفاوضات بين الحكومات في هذا الشأن، وفقا للمقرر ٥٥٧/٦٢ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونأمل أن تكون هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات شاملة ومثمرة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

١٥ - نلاحظ أن أفريقيا ما زالت على موقفها المشترك إزاء إصلاح الأمم المتحدة، وفقا لما ينص عليه توافق آراء إزولويني وإعلان سيرت الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ونعيد تأكيد تعهدنا بإتمام العمليات العالمية لإصلاح الأمم المتحدة.

ثانيا - التعاون على مكافحة الجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة

١٦ - نؤكد من جديد عزمنا على تعزيز مبادرات التعاون من أجل مكافحة كافة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ومكافحة الاتجار بالأشخاص وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف؛ ونؤكد تصميمنا على تنفيذ آليات المتابعة وخطط العمل من أجل تطوير المؤسسات وتبادل المعلومات بغية تطوير التعاون والعمل المشترك في هذا المضمار؛

١٧ - نقر بما لكافة جوانب مشكلة المخدرات العالمية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والجرائم ذات الصلة، من آثار ضارة بالأمن والسلام والحوكمة والتنمية الاقتصادية والصحة العامة لشعوبنا، إذ إنها تشكل تحديا جديا أمام المؤسسات

السياسية والاجتماعية، وتساهم في تردي البيئة وتنتج الفقر وتضعف جهود الاندماج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نتعهد بالدفع بمبادرات ومقترحات وإجراءات ونشاطات من أجل مكافحة هذه الظاهرة على صعيد المنطقتين وعلى الصعيد الثنائي سواء بسواء، وسنتصرف دائما استنادا إلى مبادئ المسؤولية المشتركة والعامة، مما يتطلب اتباع نهج شمولي ومتوازن، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام حقوق الإنسان، وفقا لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثا - السلام والأمن

١٨ - نعرب عن التزامنا بصون السلام والأمن الدوليين وحل النزاعات بالطرق السلمية وتطبيق مبدأ عدم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية، وعن تعهدنا بدعم عمليات السلام في أفريقيا وكذلك بتعزيز الآليات الموجودة لفض النزاعات ودرئها.

١٩ - نؤكد أهمية العمل من أجل إحلال السلام في كلتا المنطقتين من خلال تقوية الإجراءات التي تعزز الثقة والتعاون في مجالات الدفاع والأمن، بصفتها أفضل الوسائل لضمان الاستقرار والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المتكاملة لشعوبنا.

٢٠ - نذكر بضرورة الحل السلمي وفقا لميثاق الأمم المتحدة لأي نزاع أو مشكلة يمكن لها أن تعرض الاستقرار الإقليمي أو العالمي للخطر، وكذلك العزم على اتخاذ الإجراءات اللازمة والفعالة للتصدي لأي تهديد للسلام والأمن ينجم عن انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، تماشيا مع أحكام الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢١ - نتعهد بمواصلة تعزيز الحوار والتعاون، من أجل تحقيق السلام والأمن، بين المنظمات والآليات التي نحن فيها أعضاء مثل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس دفاع أمريكا الجنوبية التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

٢٢ - نشدد على أهمية التعاون في مجال توطيد السلام، سواء من خلال التحرك في إطار لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أو في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية في أعقاب النزاع. ونشيد بالعمل الذي قامت به لجنة بناء السلام في بوروندي، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، ونحضر على دعم سياسة الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية في أعقاب النزاع ولجنة بناء السلام على السواء.

٢٣ - تؤكد أهمية ما ورد في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، ونهيب بكافة الدول المشاركة والإسهام في التنفيذ المتواصل لهذا البرنامج.

٢٤ - ندين إنتاج واستعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل أي بلد إذ إنها تعرض للخطر حياة شعوبنا وتضر بالسلامة البدنية والعقلية، وتؤثر سلباً في رفاه المجتمعات وتنميتها. وتؤكد الدول الأعضاء من جديد أيضاً التزامها باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتدعو كافة الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الاتفاقية أو لم تصدق عليها، أن تبادر إلى ذلك.

٢٥ - نعرب عن قلقنا إزاء وجود متفجرات تركت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وخاصة في شكل ألغام أرضية، ومخلفات حربية أخرى، لا زالت تلحق الأذى بالبشر وتسبب في خسائر مادية وتعيق عمليات التنمية. ونهيب، في هذا الشأن، بالبلدان المسؤولة عن زرع تلك الألغام الأرضية والمتفجرات أن تتعاون مع البلدان المتضررة، في أمور منها، تقديم الخرائط التي تبين مواقع تلك الألغام الأرضية والمتفجرات، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة من أجل إزالتها نهائياً.

٢٦ - ندين الإرهاب بكافة أشكاله وتجلياته ونرفض أي ربط بين الإرهاب وثقافة أو عرق أو دين أو شعب معين. ونشدد على أهمية مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الدولي النشط والكفؤ في إطار المنظمات الإقليمية المعنية والأمم المتحدة، وفي ظل احترام أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وفي إطار التقيد الكامل بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان. كما نتقاسم القناعة بأن اللجوء إلى دفع فدية أعمال الإرهاب هو فعل يجب إدانته واعتباره جريمة.

٢٧ - نسلّم بالمخاطر والعواقب السلبية التي تسببها القرصنة والتي أخلت إخلالاً كبيراً بالأمن الدولي والبحري، ونشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحليل الأسباب الجذرية لمشكلة القرصنة في المياه الإقليمية والدولية، وإدانته بشدة كافة أشكال دفع الفدية في مجال القرصنة وعمله على كبحها.

٢٨ - نؤيد المفاوضات الجارية في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة" بشأن حظر إنتاج واستعمال الذخائر العنقودية نظراً للأضرار التي تسبب بها في أوساط السكان المدنيين.

٢٩ - نعرب عن بالغ قلقنا إزاء استخدام وتجنيد وتمويل وتدريب ونقل المرتزقة أو أي شكل من أشكال دعم المرتزقة، انتهاكا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

رابعاً - الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان والقضايا السياسية

٣٠ - نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التجزئة ومتراطة وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى الدفاع عنها كاملة. ونشجع إقامة آليات للتعاون بين بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا بهدف ضمان وتعزيز الحقوق الطبيعية للفرد، التي يحميها القانون الدولي، بما في ذلك الحق في التنمية.

٣١ - ندين العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وأشكال التعصب ذات الصلة، إذ إنها تتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن مبادئنا تستند إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد دون تمييز بسبب الأصل العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره. ونتعهد بتوثيق التعاون بين المنطقتين وتبادل الممارسات لمكافحة كافة أشكال التعصب، انسجاماً مع الالتزامات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٢ - نؤكد من جديد أهمية الترويج للتنوع الثقافي والعرقي والديني واللغوي في المحافل الدولية وكذا للتفاهم بين مختلف ثقافات شعوب وأمم العالم. ونقرّ بأهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية واختلاف التراث التاريخي والديني في إطار التطوير المطرد للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣٣ - ننادي بتعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بالتنفيذ المناسب لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥/٦١ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٣٤ - نشدد على أهمية تشجيع تبادل الخبرات في مجال حقوق المرأة والأطفال والشباب وتعزيز حقوق المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٥ - نؤكد من جديد تعهد دولنا بالاحترام الكامل لحقوق الأطفال والشباب باعتبارها إحدى أولويات السياسات العامة في مجالات مكافحة الفقر، وتشجيع الصحة والتعليم والثقافة، والحماية من كافة أنواع السخرة والاستغلال الجنسي، لما فيه خير الأطفال، مع تولي الدولة والمجتمع والأسرة مسؤولية تمتعهم بحقوقهم الأساسية بأقصى قدر.

٣٦ - ندافع كذلك عن الحق في التنمية والديمقراطية وعن احترام وحماية حقوق الشعوب الأصلية، بما فيها الشعوب الأصلية المنعزلة.

٣٧ - نشدد على أهمية وضع جدول أعمال في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية يهدف إلى تشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها وتعزيز الحصول على المعارف والتعليم، لما فيه منفعة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً نسبياً والفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً.

٣٨ - نغيب بالمجتمع الدولي أن يدين أي إجراء قسري غير قانوني يُتخذ بشكل انفرادي كوسيلة لممارسة الضغط السياسي أو العسكري أو الاقتصادي على أي دولة، لا سيما على البلدان النامية، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٣٩ - نحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية الأرجنتين على استئناف المفاوضات للعمل على وجه السرعة على إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للتراع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

٤٠ - نحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا وجمهورية موريشيوس على مواصلة المفاوضات للعمل على وجه السرعة على إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للتراع بشأن السيادة على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك جزيرتا ديبغو غارسيا وتروميلين، والمناطق البحرية المحيطة بالأرخبيل وذلك تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

٤١ - نحث الجمهورية الفرنسية واتحاد جزر القمر على استئناف المفاوضات للعمل على جناح السرعة على إيجاد حل عادل وسلمي ونهائي للتراع بشأن السيادة على جزر مايوت والمناطق البحرية المحيطة بها، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.

خامساً - الزراعة، وتجارة المنتجات الزراعية، والتنمية الريفية، والموارد المائية

٤٢ - نقر بالحاجة الماسة إلى إعداد سياسات تحقق الأمن الغذائي، بما في ذلك إمكانية الحصول على الغذاء، ونؤكد بناء على ذلك تصميمنا وعزمنا القوي على إجراء دراسات مشتركة وتبادل الخبرات في ميدان الأمن الغذائي سعياً إلى تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرفض، في هذا السياق، السياسات المشوهة التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة

النمو لما لها من أثر سلبي على الإنتاج الزراعي والاستثمار في البلدان النامية وعلى أعمال الحق في الغذاء.

٤٣ - نسلم بأهمية الماء كمورد طبيعي للدول وعنصر جوهري من عناصر الحياة لا سبيل إلى الاستغناء عنه، يقوم أيضا بوظائف اجتماعية - اقتصادية وبيئية. وسنسعى، في إطار ولاية كل منا، إلى تعزيز حق مواطنينا في الحصول على المياه النظيفة والمأمونة وعلى المرافق الصحية.

٤٤ - نقرّ بضرورة تشجيع الاستعمال المستدام للمياه، وسنقوم، في هذا الصدد، بتشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين المنطقتين بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٥ - نؤكد من جديد التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف بوصفه أداة صالحة للمساعدة في حل مشكلتي الجوع والفقر. وفي هذا الصدد، نهيّب بالبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها التمويلية التي قطعتها في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي الذي انعقد في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ونؤكد أيضا التزامنا بتعزيز لجنة الأمن الغذائي العالمي كمحفّل متعدد الأطراف تجدد فيه كل الدول البدائل لحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي العالمي.

سادساً - الاقتصاد والتجارة والاستثمار والسياحة

٤٦ - نأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر الأول لوزراء التجارة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، المعقود في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مراكش بالمغرب.

٤٧ - نعرّف بأن مبادئ التكامل والتعاون والتضامن تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي مشاركة الجميع في تجارة شفافة غير تمييزية وعادلة، بما يتفق مع أصول التجارة المتعددة الأطراف دون الانتقاص من آليات التكامل، مشددين على الحاجة إلى ممارسات أخلاقية تتسم بالمسؤولية وآخذين في الحسبان أوجه التفاوت والتباين بين البلدان في مجال التنمية والخصائص الاستراتيجية لكل بلد. وفي هذا الصدد، نقرّ بأن التجارة وأشكال التبادل التجاري والعلمي والتكنولوجي الخلاق على الصعيد الدولي يجب أن تكون جميعا عوامل تساهم في النمو والتنمية المستدامة والحد من الفقر، وأن تساهم في بعض الحالات في حماية وصون المعارف التقليدية الثقافية وممارسات الحفاظ على التنوع البيولوجي واستغلاله المستدام، وفي تعزيز الحوار الأخوي بين الشعوب وحقها السيادي في الاستفادة من مواردها.

٤٨ - نتفق على أن تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب يساهم في تكامل الاقتصادات النامية وتحديد فرص جديدة للتبادل الاقتصادي والتجاري. ونؤمن، في هذا الصدد، بأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يشكل أداة لبلوغ هذين الهدفين، ولذا نوجه نداءً لاختتام الجولة الثالثة للمفاوضات بشأن النظام المعمم للأفضليات التجارية قريباً بحيث يتسنى تنويع علاقات الإنتاج بما يتفق مع المصالح الاستراتيجية التي تحددها المنطقتان.

٤٩ - نؤكد مجدداً الدور الأساسي للدولة في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية ودورها كطرف فاعل اقتصادياً وذلك وفقاً لخصوصيات كل بلد.

٥٠ - نعرف بدور القطاع الخاص وسائر عناصر المجتمع الفاعلة المنظمة، وبأهمية الاستثمار المنتج، والتزام هذه الأطراف بالتنمية الاقتصادية لبلداننا، ونؤكد مرة أخرى العزم على تشجيع التعاون من أجل تعزيز دور ذلك القطاع في برامجنا الإنمائية بما يتفق ومصالح كل دولة وأولوياتها واحتياجاتها.

٥١ - نؤكد مجدداً التزامنا بالنجاح في اختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية بعدل وتوازن تجاه البلدان النامية. كما نؤكد ضرورة وجود عملية شفافة يشارك فيها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية وتراعي احتياجات البلدان النامية. ويجب أيضاً إيلاء اهتمام خاص لضرورة تنسيق مواقف المنطقتين في إطار المنظمة المذكورة من أجل تعزيز مصالح البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص للتحديات التي تواجه البلدان الأقل نمواً نسبياً.

٥٢ - نلتزم بالترويج للسياحة كعامل يحقق التكامل. وملتزم كذلك بالترويج للسياحة القائمة على التنمية المجتمعية والاحترام التام لتراثنا الثقافي وعاداتنا وتقاليدينا.

٥٣ - نقر بأن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية أزمة هيكلية. وملتزم، بناءً على ذلك، بتشجيع التغييرات الضرورية لإنشاء هيكل مالي دولي جديد يقوم على ديمقراطية عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك المشاركة المتوازنة لجميع الأطراف المعنية ومراعاة وجهات نظر البلدان النامية وتطلعاتها. ونشدد أيضاً على ضرورة تفادي تحميل البلدان النامية الخسائر الناجمة عن هذه الأزمة، وذلك عن طريق تطبيق آليات متنوعة للحماية المالية. ونتفق على أن الإسراع بإنشاء الهيكل المالي الدولي الجديد المقترح يقتضي تعزيز الأنظمة الإقليمية من خلال الترويج لمؤسسات مالية ونقدية موالية انطلاقاً من رؤية تقوم على التضامن والتعاون والتنمية الإقليمية الداخلية وبناء مجتمعات أكثر ديمقراطية وعدلاً ومساواة في إطار احترام الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية.

٥٤ - نقرّ بضرورة المضي قدماً في اتخاذ تدابير الحماية المالية اللازمة من أجل درء تكاليف الأزمة المالية الدولية مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص لأحوال وظروف الاقتصادات الأكثر ضعفاً. ونتفق على ضرورة تشجيع تصميم هيكل مالي جديد على الصعيدين الدولي والإقليمي بغية تحقيق التنمية المتكاملة لشعوبنا.

سابعاً - مكافحة الفقر والجوع

٥٥ - نؤكد مجدداً التزامنا بتكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر والجوع، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، مع إيلاء اهتمام خاص للسكان الأشد ضعفاً، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى الفقر والجوع وذلك سعياً إلى إقامة مجتمعات تكون ركائزها قيم العدالة الاجتماعية، والتضامن، والتكامل، والمساواة، والاندماج الاجتماعي، ومشاركة المواطنين، واحترام حقوق الإنسان، واحترام أمننا الأرض، تمشياً مع أحكام القرار ٢٧٨/٦٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونسلم، في هذا الشأن، بضرورة تنمية المناطق الريفية والحضرية الفقيرة من خلال إدراجها في المشاريع الوطنية.

٥٦ - نؤكد من جديد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، ونتفق على بذل الجهود وتوحيدها من أجل القضاء على الفقر والجوع على الصعيد العالمي، ومن أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي. ونشدد كذلك على ضرورة الحفاظ على الالتزام المعاد تأكيده في توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ (مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية) والذي تخصص بموجبه البلدان الصناعية نسبتي ٠,٧ في المائة و ٠,٢ في المائة من ناتجها المحلية الإجمالية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على التوالي.

ثامناً - تطوير الهياكل الأساسية

٥٧ - نلتزم بتحديد المبادرات المشتركة على أساس احتياجات كل كتلة بغية تمويل المشاريع وتنفيذها.

٥٨ - نعرّف بمبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، والمجلس المعني بالهياكل الأساسية والتخطيط في أمريكا الجنوبية التابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة العمل القصيرة الأجل التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي بوصفها جميعاً دعائم للتبادل وتقديم الدعم في مجال الهياكل الأساسية.

٥٩ - نحدد التزامنا بتسهيل المرور العابر إلى البلدان النامية غير الساحلية عبر أراضي بلدان المرور العابر بأي وسيلة نقل، وفقاً لقواعد القانون الدولي السارية، ونعترف

بأن سمات هذه البلدان الخاصة تستلزم اعتماد نهج مناسب من أجل تناول المشاكل التي تنفرد بها.

تاسعاً - الطاقة والمعادن الصلبة

٦٠ - نتفق على تعزيز جهودنا لتبادل الخبرات من أجل قيام حكومات المنطقتين وشعوبهما بتنمية مصادر الطاقة واستغلالها على نطاق شامل وتحقيق وفورات في استخدام الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والبديلة، وذلك بغية توسيع نطاق انتشارها واستعمالها المستدام وتحقيق الكفاءة القصوى في استخدامها بما يتفق مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة، وهو أمر من شأنه أن يساهم في التحول الاقتصادي والاجتماعي في بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا. والمنطقتان، إذ تنظران في إمكانية استعمال الوقود الأحفوري في المستقبل، ستعاونان في المجالات ذات الصلة بإنتاج أنواع الوقود الأحفوري، وخاصة النفط والغاز، واستعمالها المستدام.

٦١ - نلتزم بتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا بهدف المساهمة في النمو الصناعي، وتطوير الهياكل الأساسية للطاقة، وتبادل التكنولوجيا ونقلها، وتقليل تكاليف نقل وتدريب الموارد البشرية، وذلك بهدف بلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق الأمن والتكامل في مجال الطاقة.

٦٢ - نعرف بأهمية توفير الظروف المواتية لزيادة تواجد شركات من أمريكا الجنوبية وأفريقيا، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والتعدين في كلا المنطقتين، مما يساهم في تعزيز الاستثمار والتجارة فيما بين بلدان الجنوب. ونحدد تكليفنا السابق للجنة الأفريقية للطاقة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية لإعداد استراتيجية للطاقة من أجل الترويج للتنمية المستدامة مع احترام الحقوق السيادية المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية وتنظيم استغلالها.

٦٣ - نؤكد مجدداً أهمية مواصلة الدراسات الرامية إلى تنويع مصفوفة الطاقة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، فضلاً عن دراسة ما توفره مصادر الطاقة البديلة الأخرى من إمكانات.

٦٤ - نلتزم بتوحيد الجهود من أجل ضمان تبادل الخبرات في مجالات التنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها ومعالجتها، وإعطاء الأولوية للتحول المحلي المتنوع باستعمال تكنولوجيات نظيفة تحافظ على البيئة.

٦٥ - نلتزم بتنفيذ مشاريع مشتركة تحدد في المستقبل في ميدان تكنولوجيات الطاقة والتعدين.

عاشراً - المسائل الاجتماعية والرياضة

٦٦ - نوّكّد من جديد أنّ الرياضة والتربية البدنية والترفيه عناصر تحوّل أساسية تؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين فضلاً عن صحتهم البدنية والعقلية، وتساهم في عمليات الاندماج الاجتماعي وتوطيد الثقة بالنفس لدى الفرد والجماعة وتعزيز الهوية الوطنية.

٦٧ - نوّيد مبادرة تونس المتعلقة بإعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب وعقد مؤتمر عالمي للشباب برعاية الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية.

٦٨ - نتعهد بتقديم كامل الدعم اللازم لضمان نجاح بطولة كأس الأمم الأفريقية المقامة في أنغولا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ونجاح بطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠ وتلك التي ستقام في البرازيل عام ٢٠١٤، كما نرحب بترشيح مدينة ريو دي جانيرو لاستضافة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠١٦.

٦٩ - نقرر إقامة منافسات رياضية بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ونحث الاتحادات المتخصصة في القارتين على العمل بالتعاون مع سائر الأطراف الفاعلة من أجل تنظيم مختلف الدورات الرياضية.

٧٠ - نلتزم بتنفيذ سياسات نشطة تهدف إلى توفير فرص العمل اللائق، وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية من أجل توفير ظروف عمالة جيدة بغية تنمية مواردنا البشرية، وصياغة سياسات اقتصادية تعطي للعملة بعداً أخلاقياً من خلال جعل الفرد محور السياسات العامة.

٧١ - نوّحبّ بالبرامج التي اعتمدتها بلدان كثيرة من أجل تحقيق الاندماج الكامل للمهاجرين في مجتمعاتها ولم تشمل أسرهم. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي أنجز في إطار الأمم المتحدة.

٧٢ - سنوحد جهودنا من أجل تناول وتعزيز مجالات التعاون والتكامل في ميدان الصحة سعياً إلى كشف مواطن الضعف الهيكلية وغيرها من المحددات الاجتماعية للأمراض، والحوّل دون ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية ونقص التغذية، وتحسين إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، ومكافحة انتقال عدوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وتخفيف أثرهما على السكان، وكذلك الحال بالنسبة للأمراض الأخرى ذات الصلة بالفقر مثل السلّ والملاريا وغيرهما من

الأوبئة التي توجد جنباً إلى جنب مع الأمراض غير المعدية، وذلك من خلال الترويج لمبادرات وطنية ودولية ترمي إلى إنتاج اللقاحات الجديدة وتوزيعها بشكل عادل وزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية سعياً إلى ضمان الصحة باعتبارها حقاً غير قابل للتصرف لشعوبنا وتحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٧٣ - سنتخذ إجراءات تهدف إلى تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة خطر انتشار فيروس الإنفلونزا (إتش ١ إن ١) بين شعوب المنطقتين، وخاصة بين أكثرها فقراً والمحرومين من الوصول السريع إلى الرعاية الطبية. وندعو بصوت واحد إلى توزيع سلالات الفيروسات التي يمكن أن تتحول إلى جوائح وذلك عن طريق نظام منظمة الصحة العالمية وإقامة نظام عادل ومنصف لتقاسم الفوائد المتأتية من استخدام هذه المادة الوراثية.

حادي عشر - العلوم، والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٧٤ - سنوحد جهودنا للشروع في إقامة مبادرات للتعاون وتبادل الخبرات تهدف إلى بناء القدرات العلمية والتكنولوجية والمؤسسية للأنظمة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار إضافة إلى صياغة وتنفيذ سياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي في المنطقتين، وذلك بهدف تشجيع التكامل والتقارب في أمريكا الجنوبية وأفريقيا بين الأوساط العلمية التي تشجع توليد المعارف العلمية والتكنولوجية ونقلها وتملك المجتمعات لها. وفي هذا الصدد وسعياً إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي، نلتزم بتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات من أجل تيسير فرص التعليم والرعاية الصحية وتحسين الأحوال المعيشية للسكان.

٧٥ - نوّكد أهمية تضافر الجهود من أجل التعريف بتاريخنا وحاضرنا وتنوعنا الثقافي وقضايانا ومشاكلنا المشتركة، وذلك من خلال تبادل محتويات إذاعية وتلفزيونية تسمح ببدء التعاون في مجالي الاتصالات والمعلومات والمساهمة في إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية مشتركة بين المنطقتين بصورة تدريجية.

٧٦ - نشدد على ضرورة توطيد التعاون بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأهمية التحرك المشترك من أجل تقليص الفجوة الرقمية وفقاً لما نص عليه إعلان تونس الذي اعتمدته القمة العالمية لمجتمع المعلومات المعقودة في عام ٢٠٠٥، وتعزيز عملية محو الأمية التكنولوجية وتشجيع استحداث البرمجيات الحرة واستخدامها.

ثاني عشر - القضايا التعليمية والثقافية

٧٧ - **نعتبر من الأساسي** إنشاء مشاريع بحث مشتركة في مجالات استراتيجية وذات أولوية بالنسبة للمنطقتين عن طريق برامج لتبادل الطلاب والباحثين والأساتذة، وكذلك دعم إقامة شبكات معلمين وباحثين وطلاب بين المؤسسات الأكاديمية، وآليات تعاون ثلاثي وبرامج منح دراسية لمشاريع تستند إلى روح التضامن والتكامل.

٧٨ - **نعتبر أيضا أمرا هاما** تعزيز العلاقات القائمة بين الأكاديميات الدبلوماسية في كل من أمريكا الجنوبية وأفريقيا، بهدف تشجيع التعارف بين الأجيال الجديدة من الدبلوماسيين وتوطيد تأهيل مهني جديد ومتعدد الاختصاصات.

٧٩ - **نتعهد** بتعزيز وتوثيق علاقات التعاون التضامنية بين شعوب أمريكا الجنوبية وأفريقيا اعترافا بتراثنا الثقافي والتاريخي المشترك، بغية تنسيق الإجراءات الرامية إلى كفالة التعليم باعتباره منفعة عامة وحقا من حقوق الإنسان العالمية، استنادا إلى مبادئ المساواة والاندماج والانتماء الاجتماعي، على نحو ما تنص عليه الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم.

٨٠ - **نسلم** بما للأمية، باعتبارها من عوامل الاستبعاد الاجتماعي، من آثار في تنمية بلداننا. ونتفق بالتالي على تعزيز الجهود، من منظور المساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، للمساهمة في القضاء على هذه الآفة، عن طريق تبادل وتشجيع الممارسات الناجحة في مجال تعليم القراءة والكتابة، سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨١ - **من ناحية أخرى**، نلاحظ أن مضغ ورق الكوكا هو مظهر ثقافي عريق عند شعب بوليفيا يجب أن يحترمه المجتمع الدولي.

٨٢ - **نحافظ على** تعهدنا بتبادل الخبراء وتطوير مشاريع بحث مشتركة بشأن مساهمة الشتات الأفريقي في ثقافة شعوب أمريكا الجنوبية، ونساند التقدم المحرز في ترتيبات مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثاني المعني بالشتات المقرر عقده في المستقبل القريب.

٨٣ - **نحث** على إحياء مهرجانات ولقاءات منتديات أخرى للتبادل تسمح بالتعارف والإثراء الثقافي الإنساني. ونهنئ البلدان التي نفذت مبادرات في هذا الصدد.

٨٤ - **نؤكد** مجددا التزامنا بتحقيق التقدم في اكتساب المعارف ونقلها في مجال التراث الثقافي. كما نعرب عن قلقنا إزاء تصدير واستيراد الممتلكات الثقافية من بلداننا. وختاما نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقيتي اليونسكو لعامي ١٩٧٠ و ١٩٩٥ والمتعلقين بإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية.

ثالث عشر - البيئة

٨٥ - نؤكد الحاجة إلى معالجة مسألة تغير المناخ في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، بما ينسجم مع المبادئ والمعايير والالتزامات المنصوص عليها في هذا الإطار القانوني الدولي. وتُبرز الصلة بين المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة النمو عن ظاهرة الاحترار العالمي وواجب هذه البلدان، بصفتها أطرافاً في الاتفاقية، أن تقلص انبعاثاتها من غازات الدفيئة. ونؤكد ضرورة تحديد أهداف أكثر طموحاً في عام ٢٠٠٩ لتقليل الانبعاثات من طرف البلدان المتقدمة النمو، وذلك خلال المرحلة الثانية من الالتزامات الناشئة عن بروتوكول كيوتو، وكذلك وضع التزامات وتحديد إجراءات مشابهة للتخفيف من آثار تغير المناخ من طرف جميع البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا متفقون على ضرورة مواصلة تعزيز توافق الآراء ضمن مجموعة الـ ٧٧ والصين في إطار العملية التفاوضية التي يضطلع بها الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل الذي أنشئ بموجب خطة عمل بالي.

٨٦ - نؤكد مجدداً ضرورة أن تظهر البلدان المتقدمة النمو، بما فيها تلك التي لم تنضم إلى بروتوكول كيوتو، التزاماً سياسياً قوياً، وفقاً لمسؤوليتها التاريخية، بتقليل الانبعاثات، وأن تفي بذلك الالتزام. ونعارض أي نوايا بتعديل ما ينطوي عليه بروتوكول كيوتو من توازن بين حقوق وواجبات تتصل بالالتزامات بتقليل الانبعاثات.

٨٧ - نؤكد من جديد دعمنا للصندوق الخاص لتغير المناخ المخصص للبلدان النامية، الذي يتيح تعزيز القدرات الداخلية في مواجهة الاختلالات والكوارث المناخية. وعليه، فإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على تقديم مساهمات عاجلة وجوهرية تتيح للبلدان النامية تسخير الموارد المالية اللازمة للتكيف في اتخاذ إجراءات التكيف. ونتعهد بالعمل في إطار المؤتمر الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في كوبنهاغن، الدانمرك، في عام ٢٠٠٩، من أجل تحقيق النتائج المتفق عليها في إطار خطة عمل بالي لعام ٢٠٠٧، وهي نتائج نأمل في أن تتيح التنفيذ التام والفعال والمستدام للاتفاقية الإطارية. ونتعهد في هذا الصدد بالترويج لمواقفنا في المؤتمر المذكور.

٨٨ - نجدد التزامنا السياسي بتنفيذ الخطة والإطار الاستراتيجي للسنوات العشر، اللذين اعتمدنا في الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لإعطاء زخم لتنفيذ الاتفاقية، على جميع الصُّعد.

٨٩ - **نحيط علما** بالمبادرة الوطنية التي اتخذتها اكوادور والمسماة "ياسوني - آي تي"، لتحقيق أهداف منها استكشاف وتنمية مصادر الدخل البديلة، وتقليص الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية، وترشيد حفظ التنوع البيولوجي.

٩٠ - **نحيط علما** أيضا بمشروع السور الأخضر العظيم في أفريقيا الهادف إلى وقف زحف الصحراء في منطقة الساحل والصحراء.

رابع عشر - تنمية المؤسسات وتبادل المعلومات والرؤية المشتركة للممارسات الرشيدة

٩١ - نؤمن بمفهوم جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يعزز بفعالية التبادل فيما بين بلدان الجنوب على أساس مبادئ الشفافية والتكامل والتعاون والتضامن، ويتيح توزيعا مناسباً لثمار تبادل السلع والخدمات، وفقا لمعايير النظام التجاري المتعدد الأطراف، تدعمه أدوات ومؤسسات مالية إقليمية جديدة، ويعزز التنمية الشاملة للشعوب عن طريق استغلال الإمكانيات الموجودة في أراضيها الوطنية.

٩٢ - **نعترف** ونتعهد ببذل جهود من أجل تعزيز التنمية المستدامة والمنتجة، مقرونة بتبادل أفضل الممارسات من أجل تشجيع تنمية الشماريع الصغرى والصغيرة وغيرها من أشكال الإنتاج البديلة، وتعزيز التمويلات الصغرى وتكوين الموارد البشرية وتثقيفها من أجل إعدادها للعمل، بما يمكنها من الإسهام في رفاهية شعوبنا وفي التنمية المستدامة بوصفها محركا للتغيير في ميدان مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

خامس عشر - آلية المتابعة

٩٣ - **نأخذ في الحسبان** آلية المتابعة الخاصة بأمريكا الجنوبية - أفريقيا التي تم إنشاؤها عملاً بإعلان أبوجا ونهيب بالدول الأعضاء تقديم الدعم الضروري للآلية في تنفيذ ولايتها. وتتولى لجنة المتابعة المكونة من كبار المسؤولين اقتراح مبادرات جديدة واتخاذ إجراءات بشأن البرامج والمشاريع المتفق عليها مسبقاً، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها ونشر المعلومات عن تدابير التعاون. كما تتولى متابعة القرارات الوزارية وقرارات القمة وتقديم التوصيات إلى مؤتمرات القمة.

٩٤ - **نحيط علما** بالمقترحات الواردة في "خطة نويفا إسبارطة للتنفيذ" وكذلك بـ "برنامج تنفيذ" وخطة عمل أمريكا الجنوبية - أفريقيا اللذين قدمهما الطرف الأمريكي الجنوبي والطرف الأفريقي، على التوالي. وترد كلتا الوثيقتين في مرفق هذا الإعلان. ونعرب عن ارتياحنا للاجتماعات الافتتاحية التي عقدتها جميع الأفرقة العاملة الثمانية المنبثقة عن القمة. ونتفق على أن تجتمع الدول الأعضاء في غضون ستة أشهر على مستوى كبار

المسؤولين بهدف إصدار برنامج تنفيذ منسق تُحدد فيه المشاريع ذات الأولوية والجداول الزمنية للتنفيذ وآليات التمويل، على أن يُعرض على الاجتماع الوزاري المقبل للموافقة عليه.

٩٥ - وضمانا لتنفيذ إعلان وخطة التنفيذ هذه، **نقرر تعزيز** آلية المتابعة على

النحو التالي:

١' يعقد اجتماع لوزراء الخارجية يهدف إلى اتخاذ إجراءات، بالتوازي مع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

٢' تعقد شتى أفرقة العمل اجتماعات دورية مرة في السنة على الأقل لكفالة التنفيذ الكامل للمشاريع المقررة؛

٣' يعقد اجتماع يشارك فيه وزير خارجية فنزويلا، بصفتها البلد المضيف لقمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثانية؛ ووزير خارجية البلد المضيف لقمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثالثة؛ والبرازيل ونيجيريا بصفتها منسقين إقليميين؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وإكوادور بصفتها الرئيسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بهدف تقييم هذه الآلية المشتركة بين المنطقتين، وكذلك مدى تطبيق خطة تنفيذ نويفا إسبارطة وبرنامج تنفيذ نويفا إسبارطة.

٩٦ - **نوافق بكل سرور** على عرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

العظمى استضافة قمة أمريكا الجنوبية - أفريقيا الثالثة، المزمع عقدها في عام ٢٠١١.